

السفير لقمان الفيلي

كلمة افتتاحية

حوار مع سعادة السفير لقمان الفيلي حول الانتخابات البرلمانية في العراق

برنامج الشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية

٢٣ نيسان ٢٠١٤

شكراً دكتور الترمان [الدكتور جون الترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS)] على هذا التقديم الرائع، وشكراً لجميع الحاضرين لمشاركتكم معنا. هذا المساء.

كما تعلمون جيداً، فإن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) هو أحد المؤسسات القليلة التي تضم برامج دائمة تُعنى بكل المناطق الرئيسية في العالم، ومن حسن حظكم ان يتولى الدكتور الترمان إدارة برنامج الشرق الأوسط.

سأقدم لكم نبذة مختصرة عن الانتخابات في العراق، ليتسنى بعد ذلك الوقت الكافي للأسئلة والاجوبة.

لقد شاركت في ماراثون بوسطن قبل يومين من الان للتعبير عن دعمي لضحايا الإرهاب في بوسطن وبغداد، اشعر بالفخر لإكمالي هذا السباق. كما احمل مشاعر الاحترام والاعجاب للذين اكملوا السباق بعد الهجمات الإرهابية المأساوية التي حدثت العام الماضي.

ان رحلة العراق من الدكتاتورية الى الديمقراطية هي سباق ماراثوني ايضا. فبعد أسبوع من الان، اي في الثلاثين من نيسان، سيتم اجراء الانتخابات البرلمانية في العراق والتي ستكون معلماً مهماً في طريق نهضتنا ورمزا لأولئك الذين قدموا الكثير من التضحيات من العراقيين والامريكيين، والتي ساهمت في ارساء العملية الديمقراطية.

ان هذه الانتخابات هي الرابعة منذ الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، والأولى منذ انسحاب القوات الامريكية من العراق عام ٢٠١١. وبالرغم من حالة عدم الاستقرار في المنطقة بالإضافة الى الاستقطاب الطائفي فيها، فان هذه الانتخابات ستمثل فرصة مهمة لتعزيز الديمقراطية والاستقرار والوحدة الوطنية في العراق.

الديمقراطية هي ان يتمكن الشعب من اختيار قادتهم. وخلال هذه الانتخابات سيكون بمقدور العراقيين اختيار ممثلهم من بين (٩٠٠٠) مرشح ينتمون الى (١٠٧) كيان سياسي يتنافسون للفوز بمقاعد البرلمان البالغة (٣٢٨) مقعد.

نريد ان يكون البرلمان ممثلاً لجميع شرائح المجتمع. ان خمسة وعشرون في المئة من مقاعد البرلمان ستكون مخصصة للنساء. وهناك مقاعد للمسيحيين وباقي الاقليات لضمان تمثيلهم في الحكومة.

ومن المتوقع ان يشارك ستون في المئة من بين الـ(٢١.٥) مليون ناخب عراقي. كما ستجري انتخابات الخارج في ١٩ دولة. ففي الولايات المتحدة، سيتم فتح مراكز اقتراع في ولايات ايلينوي، كاليفورنيا، ميشيغان، تكساس، اريزونا، فرجينيا، وتينيسي.

اننا نبذل كل ما في وسعنا لضمان اجراء انتخابات حرة وعادلة. حيث تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي كيان مستقل مكون من تسعة مفضين تم ترشيحهم والمصادقة عليهم من قبل البرلمان، بالإشراف على سير العملية الانتخابية بالكامل.

ولم تشهد الفترة التحضيرية للانتخابات الحالية خلافات على غرار الانتخابات السابقة حول استثناء المرشحين والذين بلغ عددهم (١٥) مرشح من جميع انحاء العراق وكذلك قانون اجتثاث البعث.

ولضمان مصداقية وشفافية الانتخابات، فقد تم تطبيق نظام بطاقة الانتخاب الإلكترونية للحد من التزوير والتلاعب. وسيتم السماح لأكثر من ٦٥٠ مراقب دولي بمراقبة سير الانتخابات، وهذا مايفسر تفائل أكثر من ٧٥% من العراقيين بشأن نجاح هذه الانتخابات بشكل اكبر من الانتخابات السابقة، حسب استطلاع اجراه المعهد الديمقراطي الوطني (NDI).

وفيما تقترب الحملات الانتخابية من اسبوعها الاخير، يجد الامريكيون في هذه الانتخابات بعض الممارسات المألوفة لديهم. فالدعايات الانتخابية منظمة بشكل اكبر وتتمتع بمهنية أعلى من سابقتها. لقد ازداد عدد مستخدمي شبكة الانترنت في العراق اذ يستفيد المرشحون من شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت للترويج لدعاياتهم الانتخابية والوصول الى الناخبين.

أما عن المواضيع التي تهم الناخب؟ في الواقع، لقد سمعت بالشعار الأمريكي الشهير "انه الاقتصاد، يا هذا".
أما في العراق فيشكل الاقتصاد واحد من بين اربعة اهتمامات رئيسية.

فيما يخص الملف الأمني الذي لا مجال لتفادي الحديث عنه. يعتقد اغلب العراقيين بإمكانية تحسين الوضع
الأمني بتسليح وتدريب القوات العراقية بشكل أفضل.

وبالنسبة للاقتصاد، فمن اللافت للنظر ان اغلب العراقيين لا يعتقدون بان القطاع النفطي هو العامل الأساس
لنمو الاقتصاد والرفاهية. بل يعتقدون ان منح القروض للأعمال الصغيرة وتشجيع أصحاب العمل على
تشغيل موظفين وايدي عاملة اكثر هما أكثر ما يحتاجه العراق للنهوض باقتصاده.

ويمكن ايجاز اهتمامات العراقيين الرئيسية بالحاجة الى إعادة الاعمار وتحسين التعليم والخدمات الصحية.

وليس خافياً فان الانتخابات تجري وسط تصاعد تهديدات المجمع الارهابية كالدولة الإسلامية في العراق
والشام "داعش". وهو من أكثر الأسباب التي تجعل اجراء الانتخابات في موعدها المحدد أكثر أهمية من أي
وقت مضى.

ذلك ان مشاركة العراقيين في الانتخابات سيوجه صفة قوية لوجه الإرهاب الذي يحاول ثني العراقيين عن
الادلاء باصواتهم وتقويض العملية الديمقراطية في العراق.

ولكن لا تتوهموا، فان كل صوت يدل على به انما هو كلمة نعم للأمل لا للخوف، ونعم لصناديق الاقتراع لا
لطلقات الرصاص، ونعم للديمقراطية لا للدكتاتورية ونعم للوحدة لا للانقسام.

وستستمر العملية الديمقراطية مع اعلان نتائج الانتخابات في أواخر أيار. ومن المرجح ان لايفوز حزب واحد
بأغلبية المقاعد، لذا فان الحوار سيستمر بين الاحزاب المتنافسة لتشكيل حكومة ائتلاف وطنية.

يوصل العراق من خلال حكومة شاملة تقدمه نحو الامن والاستقرار والديمقراطية. وبعد حكم الرجل الواحد
والحزب الواحد أيام صدام حسين، يدرك العراقيون اليوم أهمية ان لا يتفرد أي فصيل سياسي او عرقي او
ديني او طائفي واحد في حكم البلاد.

وعندما تتمتع كل شريحة من المجتمع بصوت في الحكومة، لن يشعر أحد بالتهميش، كما ستمتع الحكومة
الجديدة بالشرعية في الحكم. وهو ما سيقطع الدعم السياسي الذي يحتاجه المتطرفين لإثارة العنف. ان

الحكومة الشاملة هي ليست أفضل وسيلة لبناء النظام الديمقراطي وحسب، بل هي أفضل وسيلة لدحر الإرهاب ايضاً.

وكما ننجح في اجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، سنتمكن من تحقيق تقدم ملموس في مجالات الامن والسياسة والاقتصاد والتمثيل الدبلوماسي.

لم تشهد المحافظات الجنوبية في المثنى والديوانية والنجف أي حادث أمني يذكر طوال الفترة التحضيرية للانتخابات، اما المناطق الغربية، فسيعتمد تحسين الامن والاستقرار فيها على الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة. وبالرغم من المصاعب الحالية في الانبار، الا ان الحكومة مصممة على خلق ظروف امانة لضمان مشاركة فاعلة من قبل الناخبين. وسيتمكن النازحين عن مساكنهم من الادلاء بأصواتهم في مناطق امنة.

وعلى الصعيد السياسي، فان تشكيل الحكومة الجديدة سيعتمد على مدى الاتفاق بين الأطراف السياسية المهمة كالاكراد، حول موضوع عائدات النفط والفيدرالية وغيرها. ونحن متفائلون جداً في ان ترتفع احتمالية التوصل الى اتفاق لحل الازمة بعد الانتخابات بشكل كبير. كما ان ذلك من شأنه تمهيد الطريق نحو جهود اكبر في مجالي التجارة والاستثمار.

وفيما يخص التمثيل الدبلوماسي، الانتخابات الناجحة ستحسن موقف العراق في المجتمع الدولي. وهو ما سيمكننا من لعب دور أكثر فاعلية في المنطقة ومن القوى المعتدلة فيها.

كما ان تشكيل الحكومة الجديدة سيساهم بشكل كبير في تعزيز اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة. ونسعى الى بناء ما اطلق عليه الرئيس الامريكي أوباما "شراكة متكافئة".

وتواصل سفارتنا في بذل اقصى الجهود لتوطيد العلاقات على المستوى المؤسسي والشعبي للبلدين.

عندما تزور العراق، ستجد شعباً مثقفاً ومفعماً بالحيوية وملتزمياً بدعم العملية الديمقراطية وتوفير الامن في البلاد واستقرار منطقتنا وإعادة اعمار الطرق والجسور والمطارات وتأمين الماء والكهرباء وتطوير التعليم والرعاية الصحية. نحن العراقيون نرحب بالأمريكان كأصدقاء وشركاء ومستثمرين.

الماراثون الذي يخوضه العراق طويل جداً، ولكننا مصممون على الوصول الى خط النهاية برغم كل التحديات والمصاعب.